مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١٤٦

الخميس، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيشو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	إثيوبيا	السيد وولدغريما
	أوروغواي	السيد بيرموديث ألباريث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيدة شولجين نيوني
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/1076 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، السنغال، السويد، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

وأفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٩٥ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لقد وجد مجلس الأمن والمجتمع الدولي قضية مشتركة تتمثل في مكافحتنا للإرهاب، ولكن يتم تذكيرنا باستمرار بمقدار ما يتعين علينا أن نفعله أكثر من ذلك. في عام ٢٠١٧، استهدف الإرهابيون سكان القرى في منطقة الساحل والمصلين في سيناء. حتى هنا في مدينة نيويورك العالمية العظيمة شهدنا مرتين الأخطار التي يشكلها الأفراد الذين يجنحون إلى التطرف. ولكن العالم يتكيف وأصبحنا أفضل في مكافحة الإرهاب.

وفي منطقة الشرق الأوسط، حرر تحالف دحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام جل الأراضي التي يسيطر عليها ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية، وفي وقت لاحق اليوم سيتخذ مجلس الأمن مشروع قرار تاريخيا يمنحنا أدوات جديدة للتصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب.

وهنا في الأمم المتحدة كان هذا العام عاما رائعا من التغيير والإصلاح. لقد شهد هذا العام بعضا من أكبر التغييرات التي أدخلت على هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب منذ أكثر من عقد. بقيادة الأمين العام، اتخذت الأمم المتحدة خطوات أولى هامة نحو تعميم جهود مكافحة الإرهاب وتعزيزها وتركيزها مع إنشاء مكتب الأمم المتحدة الجديد لمكافحة الإرهاب. ولمواصلة جهود الإصلاح تلك، اتخذ مجلس الأمن اليوم القرار ٢٣٩٥ (٢٠١٧) لاستكمال وتعزيز ولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ومنذ أنشأها مجلس الأمن قبل ١٣عاما، أصبحت المديرية التنفيذية هيئة حاسمة الأهمية لمكافحة الإرهاب. وفي عام ٢٠١٧، أظهرت المديرية التنفيذية مرة أخرى قيمتها الكبيرة: فقد زار خبراء المديرية التنفيذية أكثر من ٢٠ بلدا لتقييم تنفيذها لقرارات مكافحة الإرهاب وعقدوا العديد من الإحاطات والاجتماعات المفتوحة والهامة وشاركوا مع الخبراء الخارجيين من الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

وللمديرية التنفيذية الآن قيادة جديدة. ونرحب ترحيبا حارا بالسيدة ميشيل كونينسكس ونشيد برؤيتها لمديرية تنفيذية قوية وديناميكية.

والهدف الشامل من القرار الذي اتخذ اليوم، والذي يجدد ولاية المديرية التنفيذية لمدة أربع سنوات أخرى كان مواصلة تعزيز المديرية التنفيذية. واليوم أكثر من أي وقت مضى نحن بحاجة إلى مديرية تنفيذية لمكافحة الإرهاب تتسم بالمرونة وقادرة على الاستجابة للتهديدات الجديدة. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة أهداف للقرار الهام الذي اتخذ اليوم.

أولا، يهدف القرار ٢٣٩٥ (٢٠١٧) إلى مساعدة المديرية التنفيذية في التركيز بشكل مباشر على ولايتها الرئيسية المتمثلة في زيارة الدول الأعضاء لتقييم تنفيذها لقرارات مكافحة الإرهاب. ونأمل في أن يعزز ذلك على نحو أفضل تقارير المديرية التنفيذية بشأن التقييم المبنية حول التوصيات القابلة للتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. إن قمنا بتعزيز قدرة المديرية على الاضطلاع بهذه الولاية الأساسية، يمكننا تحسين كفالة العمل طبقا لتوصياتها على نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

وتمثل هدفنا الثاني في تعزيز دور المديرية التنفيذية بوصفها نظاما للإنذار المبكر لمجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب. ويمكن أن تساعد المديرية التنفيذية لجنة مكافحة الإرهاب على تحديد وتقييم أحدث أنشطة مكافحة الإرهاب واتجاهاته وأخطاره. ويتطلب ذلك مشاركة واسعة النطاق، لا مع الدول الأعضاء فحسب، بل أيضا مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. ويجب علينا أيضا أن ننظر إلى وسائط الإعلام والزعماء الثقافيين والدينيين، مع التركيز على النساء والشباب والمنظمات المعنية محليا.

ثالثا، إن هذا القرار يهدف إلى ترسيخ مكانة المديرية التنفيذية في إصلاح هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وكان هدفنا هو تعزيز علاقة وثيقة وتعاونية مع مكتب الأمم المتحدة الجديد لمكافحة الإرهاب. فعلى سبيل المثال، نريد أن نرى تقييمات وتوصيات المديرية التنفيذية تفيد بشكل مباشر جهود المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تبذلها الأجزاء الأخرى للأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى النهوض بهذه الأهداف، يسلم القرار الذي اتخذ اليوم بأحد أكبر الدروس التي تعلمناها في مكافحة الإرهاب. بعد سنوات عديدة من الخبرة، توصل المجتمع الدولي إلى إدراك أن الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة الإرهاب يجب أن تكون استراتيجيات شاملة ومتوازنة تعطي الأولوية للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي الممارسة العملية، يعني ذلك أنه يجب أن تكون الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب متعددة الجوانب وتتناسب مع الظروف المحلية وتأخذ في الحسبان الأقليات العرقية والدينية. الجهود الناجحة لمكافحة الإرهاب يجب أن تركز في الوقت نفسه على تعزيز نظم العدالة الجنائية ومكافحة تمويل الإرهاب وتعزيز أمن الطيران المدني وحماية الأهداف السهلة والهياكل الأساسية الحيوية. وكما يستهدف الإرهابيون النساء ويستغلهن ويجندهن، يجب أن نستجيب من خلال إدماج المنظور الجنساني بوصفه مسألة شاملة لعدة قطاعات في جميع جهودنا في مكافحة الإرهاب. ولهذا السبب فإن هذه الولاية تدعو المديرية التنفيذية إلى إدماج منظور جنساني في عملها – لأول مرة في ولاية المديرية التنفيذية – يركز على أثر الإرهاب على الأطفال.

أحد أهم العناصر الأساسية لاستراتيجية متوازنة لمكافحة الإرهاب هو مكافحة التطرف العنيف. لقد أصبح منع ومكافحة التطرف العنيف الآن عنصرا أساسيا في الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. إن قرار اليوم يدرك أهمية هذا العمل الوقائي. كما يجعلنا أقرب إلى بذل جهود مكافحة الإرهاب على نطاق الأمم المتحدة برمتها بما يشمل عناصر المنع الحاسمة الأهمية كلما وحيثما كان ذلك مناسبا. والولايات المتحدة يشجعها أيضا أن ولاية المديرية التنفيذية الآن تعبر عن حقيقة أننا لن ندحر الإرهاب قط دون احترام حقوق الإنسان. واستجابات مكافحة الإرهاب الخرقاء والقمعية هي هدايا للإرهابيين. وضع حقوق الإنسان في صميم جهودنا

لمكافحة الإرهاب لا يضعف استجابتنا للإرهاب بل يعززها. ولهذا السبب، نشجع المديرية التنفيذية على كفالة إدماج احترام حقوق الإنسان في جميع مناحي أعمالها.

ونشكر زملاءنا في المديرية التنفيذية وفي المجلس على العمل الشاق والالتزام المشترك في الكفاح ضد الإرهاب.

السيد أبو العطا (مصر): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية على قيامه بتيسير عملية المشاورات بشأن مشروع القرار الذي اتخذناه اليوم.

إن رئاسة مصر للجنة مكافحة الإرهاب طوال العامين الماضيين، قد رسخت لدينا اليقين بأهمية وحساسية الدور الذي تقوم به اللجنة والمديرية التنفيذية التابعة لها. وفي هذا السياق، حرصت مصر على الانخراط بفعالية في المشاورات بشأن مشروع القرار للسعي قدر الإمكان لتضمين القرار الدروس التي اكتسبناها خلال رئاستنا للجنة.

ومن هذا المنطلق، سعى وفد مصر إلى أن يتضمن مشروع القرار إشارة صريحة إلى المبدأ القانوني الثابت المتعلق بالتسليم أو المحاكمة. والمبدأ الذي تمت الإشارة إليه بشكل ضمني في القرار كحل وسط على أثر رفض المبدأ من جانب بعض الدول الأعضاء، وذلك على الرغم من أهمية هذا المبدأ على أرض الواقع، وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب وقيام المديرية التنفيذية بأخذه بالفعل في الاعتبار ضمن عمليات التقييم التي تقوم بها للدول المختلفة.

إضافة إلى ما تقدم سعى وفد مصر خلال المشاورات للتأكيد على ضرورة استمرار تركيز المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على القيام بمهمتها الأساسية، ألا وهي تقييم مدى امتثال الدول للوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠١) و ١٣٧٣(٢٠٠٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) وغيرها من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن تيسير أو تسهيل عمليات تقديم المساعدات الفنية لمساعدة الدول على تنفيذ التزاماتها بهذا الخصوص. هذا وقد تم تضمين القرار ٢٣٩٥ (٢٠١٧) فقرات تؤكد على هذا الأمر الهام. وفي ذات السياق، سعى وفد مصر جاهدا للتأكيد من خلال مشروع القرار على ضرورة توفير الموارد المالية والمساعدات الفنية اللازمة للدول لجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد تم بالفعل تضمين القرار لغة حول هذا الأمر. هذا وقد سعى وفد مصر جاهدا لتضمين القرار لغة مفادها أهمية توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة للمديرية التنفيذية لجعلها قادرة على القيام بمهامها الأساسية المعنية بالتقييم، والمهام التي يتم تكليف المديرية التنفيذية بالقيام بها بموجب قرارات مجلس الأمن المختلفة. غير أن هذا المسعى لم يحالفه التوفيق في ضوء رفض بعد الدول توفير أية موارد إضافية للمديرية التنفيذية في هذه المرحلة، وهو الأمر الذي نحذر من خطورته وإمكانية تأثيره على عمل المديرية التنفيذية ونوصي بمراعاته مستقبلا.

إضافة إلى ما تقدم، تم تضمين القرار ٢٣٩٥ (٢٠١٧) عددا من الفقرات المرتبطة بضرورة التصدي للخطاب الإرهابي، وذلك على نحو ما هو وارد في قرار مجلس الأمن ٢٣٥٤ (٢٠١٧). ونرى أن هذا الجانب يعتبر من أهم الجوانب المرتبطة بجهود مكافحة الإرهاب لارتباطه بالأيديولوجيات والخطاب الذي تستخدمه الجماعات الإرهابية لاستقطاب وتجنيد وتوجيه الشباب والأفراد بصفة عامة. ونحث في هذا الخصوص لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية على مواصلة الاهتمام بهذا الأمر، والسعي للتنفيذ الفعال للإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي (S/2017/375، المرفق).

وأخيرا وليس آخرا نؤكد على حتمية تعزيز التنسيق بين لجنة مكافحة الإرهاب والمديرة التنفيذية التابعة لها من جهة ومكتب مكافحة الإرهاب من جهة أخرى، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات التي يتم التوصل إليها بعد الزيارات التقييمية. وهو

الأمر الذي يتطلب قيام الدول بالسماح بإتاحة بعض المعلومات ذات الصلة بها لأجهزة الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدات الفنية في مواضيع مكافحة الإرهاب. ونؤكد في هذا الصدد على ضرورة احترام إرادة الدول ومبدأ السيادة والتأكيد على عدم إتاحة تلك المعلومات في حالة اعتراض الدولة المعنية على ذلك.

وفي الختام، أود أن اغتنم هذه المناسبة لتوجيه الشكر إلى كل المعنيين، وبشكل خاص إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن طوال العامين الماضيين وإلى المديرية التنفيذية برئاستها السابقة والحالية وإلى كافة أعضائها وإلى الأمانة العامة على الدعم الذي قدموه للرئاسة المصرية للجنة مكافحة الإرهاب طوال العامين الماضيين، مؤكدا على أن مصر تحافظ دوما على التزاماتها بأن تكون في طليعة جهود المجتمع الدولي لهزيمة الإرهاب، مع احترام القانون الدولي وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تحظى لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية بخبرة فريدة وسلطة في مجال مكافحة الإرهاب. وتتمثل مهمتهما في ضمان الرصد الفعال لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب. إن وفد بلدي أيد القرار المتخذ اليوم ٢٣٩٥ (٢٠١٧) بشأن استعراض وتمديد ولاية المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. ويسرنا أن الوثيقة تعكس نتائج الإحاطة الإعلامية التي قدمت في أيلول/سبتمبر إلى مجلس الأمن (S/PV.8059) قبل الاستعراض الذي نظم بمبادرة من وفدي روسيا وإثيوبيا، كما أيد القرار الاقتراحات التي قدمناها خلال الأعمال التحضيرية للاستعراض وفي الجلسة نفسها.

وأولا وقبل كل شيء، هذا الأمر يتعلق بتحسين آليات المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب من أجل التفاعل مع الدول حين تقييم إمكانيتها لمكافحة الإرهاب. ومن الحيوي ضمان أن يظل رصد الخبير المستقل لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) إحدى المهام الرئيسية للمديرية، على النحو المؤكد في النص الذي اعتمد اليوم. ومن الضروري أيضا أن التركز على الدول الأكثر عرضة لخطر الإرهاب. وفي كثير من الحالات، فإن وثائق الرصد مؤشر هام على احتياجات الدول للمساعدة التقنية، التي يشكل تقديمها إحدى المهام الرئيسية لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ولذلك السبب يحدد قرار الاستعراض المعايير من أجل التعاون بين المديرية التنفيذية ومكتب مكافحة الإرهاب. ونحن، من جانبنا، سنكون على استعداد لتقديم الدعم اللازم لتنفيذ برامجهما المشتركة.

وباتخاذ مجلس الأمن لقرار متخصص بقدر كبير بشأن الجوانب المختلفة بمكافحة الإرهاب، ازدادت إلى حد كبير مطالب الدول وحجم الأعمال المتطابقة التي يتعين على لجنة مكافحة الإرهاب أن تضطلع بها. وفي ظل هذه الظروف، سيكون من الضروري تحديد أولويات واضحة، بما في ذلك بالنسبة لتحديد المسائل مواضيعية التي تتلاءم مع المديرية التنفيذية. وفي ذلك الصدد، نشير إلى تركيز القرار على المهام ذات الأولوية المتصلة بمكافحة الدعاية الإرهابية، ومكافحة استخدام شبكة الإنترنت لخدمة الأغراض الإرهابية، وقطع دعم الإرهابيين بالمال والأسلحة وتنمية التعاون في مجال القانون الجنائي.

وفي الختام، نود أن نعرب عن الأمل بأن تكون أعمال المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، استنادا إلى تجديد هذه الولاية وأيضا وفي ظل رئاسة المدير التنفيذي الجديد، فعالة ومثمرة في الفترة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.